أثر الضرائب البيئية في السيطرة على مستويات التلوث البيئي الناجم عن أنشطة شركات النفط الأجنبية المتعاقدة للعمل في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

Environmental Taxes Effectiveness on controlling The Pollution reduction levels due To the Activity Contracted Foreign Oil Companies in Iraq An applied research in the general commission of taxes

جعفر يونس جابر اللامي الباحث

أ. م. د. خلود هادي عبود الربيعي المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص

تعد الضرائب البيئية من أهم الأدوات الأقتصادية التي يمكن أن تستخدم في مجال الحد من مشكلة التلوث البيئي النفطي الناجم عن عمليات صناعة النفط، وهذا ما أثبتته التجربة في دول العالم المتقدمة في مجال المحافظة على البيئة من التلوث، وتتمثل مشكلة البحث بالارتفاع المستمر والمتزايد في حجم الملوثات البيئية الناجمة عن أنشطة شركات النفط الأجنبية المتعاقدة مع الحكومة العراقية والعاملة في محافظة البصرة، إذ أظهرت التقارير والبحوث الصادرة عن عدة جهات حكومية(وزارة البيئة، وزارة التخطيط، جامعة البصرة) أزدياد في نسب الملوثات الناجمة عن صناعة النفط في محافظة البصرة بشكل مستمر ومتصاعد وتجاوزها للمحددات العالمية والمحلية. لذا يسعي هذا البحث إلى إبراز أهمية تطبيق الضريبة البيئية كأداة أقتصادية فعالة للحد من التلوث البيئي الناتج عن أنشطة شركات النفط الأجنبية المتعاقدة للعمل في العراق، ولفت أنتباه المشرع العراقي إلى ضرورة الإسراع في سن قانون الضريبة البيئية لغرض معالجة هذه المشكلة وذلك من خلال إظهار واقع الحال الخطير لمحافظة البصرة وما تعانيه من تبعات خطيرة بسبب أستمرار إهمال شركات النفط الأجنبية للجانب البيئي في هذه المدينة جراء عدم إلتزامها بالمحددات البيئية العالمية والمحلية المعتمدة. ولتحقيق هذا الهدف فقد قدم الباحثين الفرضية التالية: (توجد علاقة إرتباط وتأثير ذات دلالة معنوية للضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي).

وقد توصل الباحثين إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن فرض الضرائب البيئية على التلوث الناجم عن أنشطة شركات النفط الأجنبية يؤدي إلى الحد من ذلك التلوث، وأن فرض هذا النوع من الضرائب يحفز تلك الشركات على تبني طرائق إنتاج أقل تلويثاً للبيئة والاتجاه نحو تحسين أدائها بيئياً من خلال تبني مشاريع تهدف للمحافظة على البيئة، وعلى ضوء تلك الاستنتاجات جاءت التوصيات والتي كان أهمها: ضرورة الإنتقال إلى فرض الضرائب البيئية على التلوث الناجم عن أنشطة شركات النفط الاجنبية المتعاقدة للعمل في العراق، كونها أداة فعالة للسياسة البيئية، وذلك عن طريق تشريع قانون الغرض منه حماية البيئة من التلوث النفطي الناتج عن أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، ليكون هذا القانون زاجراً للشركات الملوثة، ورادعاً للشركات الأخرى التي تريد القيام بأنشطة يرافقها عملية تلوث للبيئة.

Abstract

Environmental Tax is deemed as one of the most important tools that can be used to eliminate the problem of oil –based environment pollution resulted out of oil products processes and this has been significantly approved by the experience in those leading countries in the field of protecting the environment against pollution whereas oil-producing countries which are rather awkward in maintaining the environment such as Iraq , suffer from notorious environmental effects pertaining to oil product processes.

The problem of the research is represented the increased and constant rise in the volume of the environmental pollutants resulted from the processes managed by the international companies stationed in Basra and contracted with Iraqi government. Reports and researches which have been conducted by various Governmental bodies show the increase of pollutants ratios caused by oil industry in Basra Governorate continuously and increasingly that such ratios have

acceded international and local standards. Thus, this present research seeks to demonstrate the importance of the environment tax as an active economical tool to avoid the environmental pollution caused by the activities of the international companies contracted to work in Iraq.

The research has summed up to some conclusions, the most important of which is "Imposing an environmental tax over pollution caused by the activities of oil international companies shall lead to deter such type of pollution ".

In the light of such conclusions, some recommendations of this research are demonstrated herein, the most important of which is that "the necessity to impose the environmental tax over the activities of the international oil companies being contracted to work in Iraq since such tax is deemed as an active tool for the environmental policy by legislating a Code whose purpose is to protect environment against oil pollution ".

المقدمة

تعد ظاهرة التلوث البيئي الناجم عن صناعة النفط من أخطر الظواهر التي تواجه البيئة في العراق بشكل عام، وبيئة محافظة البصرة بشكل خاص بصفتها أكبر مدن العراق إنتاجاً للنفط ، إذ أنها تضم العديد من حقول النفط، منها ثلاث حقول فوق العملاقة هي(حقل مجنون وحقل الرميلة وحقل غرب القرنة)، وهناك بيانات تشير إلى تجاوز كبير ومتزايد لنسب الغازات السامة الملوثة للبيئة الناجمة عن صناعة النفط في محافظة البصرة للمحددات البيئية العالمية والمحلية المسموح بها، إذ أن عمليات التنقيب وأستخراج وتصفية النفط ينتج عنها أنبعاث مجموعة من الغازات السامة شديدة الخطورة والضارة بصحة الإنسان وبكافة أشكال الحياة، منها على سبيل المثال لا الحصر، أكاسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين، وكبريتيد الهيدروجين والمركبات الهيدروكربونية، وغيرها من الغازات السامة الملوثة للبيئة، وقد صدرت شكاوى عدة من جهات أهلية وحكومية بسبب التلوث النفطي الناجم عن أنشطة شركات النفط الاجنبية، الأمر الذي ينذر بوجود خطر كبير ووقوع كارثة بيئية مستقبلاً إذا ما أستمرت الحال على ما هو عليه حالياً. لذلك يتضمن البحث مشكلة مفادها أن أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة تشكل أبرز ملوثات بيئة الحياة وأكثرها قدرة على إحداث خلل في النظام البيئي ومكوناته الحية وغير الحية بفعل ما تخلفه عمليات أنتاج النفط الخام من أضرار بالغة الأثر على السكان المحليين، وبحسب تقارير رسمية في محافظة البصرة فأن شركات النفط الاجنبية العاملة في حقول نفط البصرة تتجاهل التشريعات القانونية الصادرة عن الدولة العراقية، إذ تفضل إدارة تلك الشركات تسديد الغرامات المتواضعة نسبياً على تركيب أجهزة المعالجة الخاصة بخفض إنبعاث الغازات السامة في الهواء والتي بلغت معدلات تلويثها مستويات قياسية بالغة الخطورة. ومن هنا تم أختيار موضوع البحث بوصفه خطوة باتجاه السيطرة على مستويات التلوث البيئي النفطي الحاصل في البيئة الطبيعية في العراق عموماً ومحافظة البصرة خصوصاً، إذ تعد الضرائب البيئية إحدى الأدوات الاقتصادية المستخدمة عالمياً لغرض الحد من التلوث ومن ثم المحافظة على صحة الإنسان والحيوان والنبات وعلى الموارد الطبيعية الأخرى من تلك الملوثات، فضلاً عن زيادة الإيرادات الضريبية ورفد الخزينة العامة للدولة بالأموال التي يمكن توجيهها نحو إنشاء مستشفيات ومراكز صحية متخصصة بمعالجة الأشخاص الذين يصابون جراء الأضرار الناجمة عن التلوث، أو توظيف تلك الأموال في مشاريع من شأنها إرجاع عناصر البيئة الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل التلوث، وهذا الأمر يتطلب تشريع قوانين من شأنها تقليل مستويات التلوث النفطي الناجم عن الصناعات النفطية ومن ثم المحافظة على البيئة من التدهور والدمار، ومن أهم القوانين المطلوبة هو قانون الضرائب البيئية(ضرائب على التلوث) يطبق على شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق بحيث يجبرها على القيام بالأجراءات التي من شأنها خفض مستويات التلوث تفادياً لدفع الضرائب، بما يسهم بشكل فاعل في الحد من التلوث البيئي النفطي. ولغرض الإحاطة بموضوع البحث بجانبيه النظري والعملي فقد تم تقسيم البحث إلى مباحث عدة وهي كالأتي:

١ – منهجية البحث ودراسات سابقة

١-١- منهجية البحث

١-١-١- مشكلة البحث

تعاني المحافظات العراقية المنتجة للنفط عموماً، ومحافظة البصرة بوجه خاص، من الآثار الخطيرة للتلوث البيئي الناتج عن أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في هذه المحافظة، وتتفاقم تلك المعاناة مع تزايد حاجة الدولة إلى الأستمرار والتوسع في تلك الأنشطة وما يرافقها من أضرار بيئية كبيرة وخطيرة على بيئة المحافظة وصحة مواطنيها. وفي ظل عدم تشريع قانون للضريبة البيئية ضمن هيكل النظام الضريبي في العراق ينبغي تدخل الدولة للحد من ظاهرة التلوث البيئي النفطي من خلال تشريع قانون للضريبة البيئية يهدف لحماية المجتمع والبيئة من أخطار هذا التلوث.

١-١-٢- أهمية البحث

مع أزدياد عمليات التنقيب والأستكشاف عن النفط من قبل شركات النفط الأجنبية المتعاقدة للعمل في العراق، وأتساع حجم مساحة الرقع الجغرافية النفطية المكتشفة والتوقعات المؤكدة باستكشاف المزيد منها في المستقبل، وقيام الشركات المذكورة ببعض السلوكيات السيئة المصاحبة لنشاطها الأقتصادي، وعدم إلتزامها بالمعايير البيئية، كل ذلك نتج عنه أزدياد ظاهرة التلوث البيئي النفطي الأمر الذي يؤدي إلى حصول أضرار بيئية لكافة أشكال الحياة سواء الإنسان أو الكائنات الحية البرية والبحرية، وهنا يأتي دور هذا البحث في توضيح أهمية تشريع قانون للضريبة البيئية للحد من تفاقم مشكلة التلوث البيئي، لذلك يركز البحث على ضرورة القوانين البيئية وضرورة الإنتقال إلى فرض الضرائب البيئية على شركات النفط الأجنبية الملوثة للبيئة لأهمية هذا النوع من الأدوات الأقتصادية، إذ يقترح الباحثين فرض ضريبة بيئية على التلوث النفطي للحد منه في الحاضر والمستقبل وتحفيز الجهات الملوثة على أستخدام التكنولوجيا ذات العلاقة بالتحكم بمستويات التلوث وتخفيض أضراره إلى أقل قدر ممكن.

١-١-٣- فرضية البحث

يستند الباحثين إلى الفرضية الآتية:

(توجد علاقة إرتباط وتأثير ذات دلالة معنوية للضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي).

١-١-٤- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

١- إظهار آثار الأضرار البيئية التي تتعرض لها محافظة البصرة كونها أكبر محافظات العراق إنتاجاً للنفط، وبيان دور الضرائب البيئية في تقليل تلك الآثار.

٢ – إظهار مدى إلتزام شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة في المحافظة على بيئتها من التلوث النفطي في ظل القوانين البيئية الحالية.

٣- تحفيز المشرع العراقي على تشريع قانون بخصوص فرض الضريبة البيئية للحد من التلوث البيئي النفطي الناتج عن عمليات أنتاج النفط التي تقوم بها شركات النفط الأجنبية.

١-١-٥- منهج البحث

أعتمد الباحثين في هذا البحث على المنهج الاستطلاعي المسحي الذي يقوم على أساس استطلاع آراء عينة من العاملين وبالتالي تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج منها.

١-١-٦- حدود البحث

١- الحدود البشرية: وتتضمن العاملين في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب.

٢- الحدود الزمانية : وتتضمن هذه الحدود مدة أجراء البحث من ٢٠١٧/١/١ ولغاية ٢٠١٧/١٠/١ .

١-١-٧- عينة البحث

اعتمد الباحثين في اختيارهما للعينة الملائمة بالطريقة العشوائية، إذ بلغ عدد أفراد العينة(٥٢) فرداً، والجدول (١) يوضح وصف أفراد العينة المبحوثة.

جدول (١) وصف عينة البحث

الخصائص	التفاصيل	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	٢٦	٥٠
	أنثى	٢٦	٥٠
العمر	من (٢٠) – (٣٠) سنة	١	١,٩٣
	من (٣١) – (٤٠) سنة	١٦	٣٠,٧٧
	من (٤١) – (٥٠) سنة	٢٧	٥١,٩٣
	(٥٠) سنة فأكثر	٨	١٥,٣٩
التحصيل العلمي	إعدادية	٨	١٥,٣٩
	بكالوريوس	٣٥	٦٧,٣١
	دبلوم عالي	٣	٥,٧٧
	ماجستير	٢	٣,٨٥
	دكتوراه	٤	٧,٧٠
عدد سنوات الخدمة	من (٥) – (١٠) سنة	١	١,٩٣
	من (١١) – (١٥) سنة	١٢	٢٣,٠٨
	من (١٦) – (٢٠) سنة	٢٧	٥١,٩٣
	(٢١) سنة فأكثر	١٢	٢٣,٠٨
عدد الدورات التطويرية	من (١) – (٢) دورة	٩	١٧,٣١
	من (٣) – (٥) دورة	٢٦	٥٠
	(٦) دورات فأكثر	١٧	٣٢,٧٠
المجموع		**٥٢**	**١٠٠**

تظهر من نتائج الجدول أعلاه الآتي:

١- يتقاسم أفراد العينة من الذكور والإناث نفس النسبة من حجم العينة، إذ أن نسبة كل منهما(٥٠%) من حجم العينة .

٢- كانت النسبة الغالبة من العينة المبحوثة من الذين تقع أعمارهم من (٤١) إلى (٥٠) سنة، إذ أنهم يشكلون نسبة (٥١,٩٣%) من حجم العينة المبحوثة.

٣- كانت نسبة الذين لديهم سنوات خدمة وظيفية من (١٦) إلى (٢٠) سنة هي الأعلى، إذ أنهم يشكلون نسبة (٥١,٩٣%) من حجم العينة المبحوثة.

٤- كانت نسبة الأفراد الحاصلين على شهادة البكالوريوس هي الأعلى، إذ أنهم يشكلون نسبة (٦٧,٣١%) من حجم العينة المبحوثة.

١-١-٨- أداة البحث

استخدمت الأستبانة كأداة رئيسية للبحث، إذ تضمنت على جزئين، الجزء الأول يتضمن معلومات تعريفية والجزء الثاني يتضمن متغيرين، الأول يهتم بأبعاد المتغير المستقل(الضرائب البيئية)، وتضمن هذا المتغير (١٦) فقرة، أما المتغير الثاني(التلوث البيئي النفطي) فهو المتغير التابع وتضمن(٨) فقرات. وتم تحديد حجم العينة بحسب أنموذج(دي موركان، D.Morgan)العالمي، لتحديد حجم العينة عند مستوى دلالة(٠,٠٥)، ولغاية(٠,٠١)، فأصبحت الاستبانة تضم (٢٤) فقرة، وقد صيغت الاستبانة على وفق مقياس ليكرت الخماسي(Likert) في إجابات أفراد العينة وسيكون مستوى

الإجابة محصورا بين(١ – ٥)، وعلى خمسة مستويات على وفق الفئات لقياس درجة الاستجابة، وكما موضح في الجدول (٢) .

جدول (٢) مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale

الفئة	الإجابة
١ – ١,٧٩	لا أتفق بشدة
١,٨ – ٢,٥٩	لا أتفق
٢,٦ – ٣,٣٩	محايد
٣,٤ – ٤,١٩	أتفق
٤,٢ – ٥	أتفق بشدة

وكان ترتيب الإجابات في الاستمارة، كما موضح في الجدول (٣) الآتي:

جدول (٣) ترتيب إجابات الاستمارة

أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
٥	٤	٣	٢	١

١-١-٩- الاساليب الإحصائية المعتمدة

اعتمد الباحثين في تحليل البيانات ومعالجتها على عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية، وكالآتي:

١ – الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):

أ- التوزيع التكراري(Frequency Distribution)، والنسبة المئوية(Percentages): تستخدم لغرض وصف البيانات الخاصة باختبار عينة البحث.

ب-الوسط الحسابي(Arithmetic Mean): يستعمل في حساب متوسط إجابات أفراد العينة، ومعرفة مستوى المتغيرات لأغراض التحليل.

ت-الانحراف المعياري(Standard Deviation): يستخدم لمعرفة التجانس أو التشتت في إجابات أفراد العينة عن الوسط الحسابي للمتغير.

٢ – الإحصاء الاستدلالي(Inferential Statistics):

أ- معامل الثبات(كرونباخ ألفا/ Cronbacg Alf): تستخدم لاختبار صدق فقرات الاستبانة.

ب-معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation Coefficient): يستعمل لاختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث من حيث قوتها واتجاهها .

ت-الانحدار الخطي البسيط(Simple Leaner Regression): يستخدم لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة.(رشيد، والمشهداني، ٢٠١٦: ٢٣- ٤٥- ٥٩- ٩٠- ١٥٦- ٢١٧).

٣ – حزمة البرنامج الإحصائي الجاهز(Spss – Ver – 19): يستخدم لاستخراج النتائج.

١-٢- دراسات سابقة

١-٢-١- دراسات عربية

١-٢-١-١- دراسة خوري (2007).

عنوان الدراسة	النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي. (رسالة ماجستير)
عينة الدراسة	بعض المشاريع والأنشطة الصناعية في الجزائر.

هدف الدراسة	إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام الضريبي في التحكم بمستويات التلوث الناجمة من أنشطة الوحدات الأنتاجية للوصل إلى الحدود المقبولة .
أهم الأستنتاجات	- تصاعد حدة المشكلة البيئية في الآونة الأخيرة وأصبح التلوث خطراً يهدد حياة وممتلكات الجيل الحالي والقادم. - النظام الضريبي البيئي لا يؤدي إلى منع تلوث البيئة بشكل تام وإنما يهدف إلى الوصول إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول من الأذى البيئي.
وجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية	درس خوري أمكانية تطبيق ضريبة موحدة على التلوث الناجم عن المكلفين دون التطرق الى شركات النفط وما تخلفه من مستويات مرتفعة من التلوث وهو ما تسلط الدراسة الحالية الضوء عليه، في حين تشابهت الدراستان من حيث محاولة تسليط الضوء على نشأة الضريبة البيئية وتجارب الدول في تطبيقها.

١-٢-١-٢- دراسة الربيعي (2010).

عنوان الدراسة	أستخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات. (رسالة ماجستير).
عينة الدراسة	واقع أعداد المركبات الموجودة في العراق عموما وفي محافظة بغداد على وجه الخصوص.
هدف الدراسة	تفعيل دور الضرائب في معالجة الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات والمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال بناء أنموذج مقترح وآلية عمل لفرض ضرائب بيئية على السيارات الملوثة للبيئة.
أهم الأستنتاجات	١ – للضرائب البيئية دور مهم في المحافظة على البيئة . ٢ – مواكبة التغيير التكنولوجي يخفف من وطأة التلوث البيئي . ٣ – ضعف التشريعات البيئية بحق المخالفين من أصحاب السيارات ، فضلاً عن ذلك ضعف الوعي لدى أفراد المجتمع .
وجه الشبه والاختلاف عن الدراسة الحالية	كان القاسم المشترك بين الدراستين هو التعريف بالضرائب البيئية بشكل عام وإعطاء لمحة عن نشأتها، وكان هدف دراسة الربيعي هو فرض الضرائب البيئية على الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات في العراق ، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى فرض الضرائب البيئية على شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق عموماً وأن عينة الدراسة الحالية هي الحدود الإدارية لمحافظة البصرة جنوب العراق باعتبارها المدينة النفطية الأولى في أنتاج النفط في العراق.

١-٢-١-٣ دراسة السعدي (٢٠١١).

عنوان الدراسة	الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي. (رسالة ماجستير)
هدف الدراسة	إعداد قوائم مالية ملحقة خاصة بالبيئية تظهر تكاليف الحد من التلوث البيئي.
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية في معمل أسمنت كربلاء.
أهم الأستنتاجات	١-عدم وجود وعي بيئي لدى الأفراد والمنظمات لرفع كفاءة وفاعلية البيئة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وإعادة تدويرها. ٢-غياب التشريع الضريبي البيئي في العراق. ٣-لايوجد إصلاح ضريبي يتضمن الضرائب البيئية والحوافز والإعفاءات الجبائية. ٤-الأدوات الاقتصادية المتمثلة بالضرائب البيئية(الضرائب على التلوث) لا تمنع بشكل تام السلوك السلبي على البيئة الصادر من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وإنما تخفّض الملوثات للوصول إلى الحدود المسموح بها محلياً ودولياً.
وجه الشبه والاختلاف عن الدراسة الحالية	درست السعدي أمكانية فرض الضريبة البيئية على التلوث الناتج على الصناعة الملوثة وكانت عينة الدراسة أحد المعامل العائدة الى القطاع العام في حين تركز الدراسة الحالية على الملوثات الناجمة عن أنشطة الشركات النفطية الأجنبية الملوثة للبيئة في العراق، وقد تشابهت الدراستين من خلال محاولتهما التعريف بالضريبة البيئية وتطبيقها عالمياً.

١-٢-١-٤- دراسة الشناوي (٢٠١٢).

عنوان الدراسة	تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة. (رسالة ماجستير).
عينة الدراسة	مجموعة من الدول الأوربية وفي مقدمتها المانيا.
هدف الدراسة	تعرضت هذه الدراسة للتنظيم الفني للضريبة البيئية والوسائل والأدوات التي تؤدي إلى التعرف على طبيعة هذا النوع من الضرائب واختلافها عن الضريبة بمفهومها التقليدي المعروف.
أهم الأستنتاجات	١ – تقوم فلسفة ضريبة التلوث على أساس مبدأ (الملوث أو المتسبب يدفع) والذي يعد من المبادئ الاساسية في مجال اقتصاديات البيئة، وبمقتضاه يتحمل المتسبب في التلوث بتكاليف علاجه. ٢ – تعتبر دول أوربا الغربية هي صاحبة السبق والريادة في مجال استخدام السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة البيئية، وتمثل ضرائب ورسوم الأنبعاثات وغيرها من الضرائب نحو ٧٥% من عدد الأدوات والوسائل الأقتصادية.

	٣ – إن استخدام الضريبة على التلوث كان فعالاً في تخفيض درجة التلوث كما هو الحال في المانيا، حيث أظهرت إحدى الدراسات أن فرض الضريبة كان حافزاً لحوالي ثلث المصانع الموجودة للأستثمار في معدات التنقية.
وجه الشبه والاختلاف عن الدراسة الحالية	درس الشناوي التنظيم الفني للضريبة البيئية وحاول الوصول الى فهم وسائل وأدوات هذا النوع من الضرائب ومحاولة الوصول الى أوجه الأختلاف بينها وبين الضريبة بمفهومها الكلاسيكي المتداول في حين تركز الدراسة الحالية على واقع الملوثات البترولية المسببة للتلوث البيئي وكيفية فرض ضريبة بيئية على تلك الملوثات. وكان وجه الشبه بين الدراستين هو أن كلاهما حاول أن يسلط الضوء على الضرائب البيئية باعتبارها واحدة من الأدوات الأقتصادية التي يمكن للسلطة العامة استخدامها من أجل تخفيض حجم التلوث في البيئة.

١-٢-٢- دراسات أجنبية

١-٢-٢-١- دراسة Taylor, Jaccard and Olewiler (١٩٩٩).

عنوان الدراسة	الانتقال إلى الضرائب البيئية: ورقة نقاش في كولومبيا البريطانية. Environmental Tax Shift; A discussion paper for British Columbians, 1999.
عينة الدراسة	الشركات العاملة في كولومبيا البريطانية.
هدف الدراسة	تحفيز الحكومات على اتباع سياسات جديدة أكثر تشدداً لحماية البيئة من التلوث الذي تحدثه أنشطة الشركات السلبية ، والانتقال إلى فرض الضرائب البيئية على الجهات التي تسبب التدهور والانحطاط البيئي للمصادر الطبيعية والذي يؤثر بدوره في الحياة اليومية من خلال تلوث الهواء والماء واستنفاد مصادر الطبيعة.
أهم الأستنتاجات	١ – تساهم ايرادات الضرائب البيئية بزيادة النفقات الحكومية على الخدمات العامة. ٢ – للضرائب البيئية أهمية في زيادة كفاءة الأقتصاد من خلال قيام الحكومة بتحميل تكاليف البيئة الخارجية التي تم الاضرار بها أو تم استهلاكها على الشركات المسببة.
وجه الشبه والاختلاف عن الدراسة الحالية	درس TAYLOR مفهوم الضريبة البيئية وكيفية الانتقال إليها وكيفية التعامل مع الإيرادات المتأتية من الضرائب البيئية من قبل الدولة ، كما أوضح الفوائد المتوخاة من جراء استخدامها لتحقيق أهدافها والمتمثلة بالهدف البيئي وهو التوجه نحو مجتمع التنمية المستدامة ، فضلاً عن الأهداف المالية الأخرى وهو ما تحاول الدراسة الحالية تسليط الضوء عليه، في حين لم تتطرق دراسة TAYLOR إلى التلوث الناجم عن أنشطة الشركات الاجنبية النفطية وهو ما تحاول الدراسة الحالية توضيحه.

١-٢-٢-٢- دراسة HM TREASURY (2002) .

عنوان الدراسة	الضريبة والبيئة تستخدم كأدوات أقتصادية. Tax and the Environment; using economic instruments.
عينة الدراسة	بعض دول الاتحاد الاوربي ضمن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD).
هدف الدراسة	أوضحت هذه الدراسة أن الحكومة تعتقد بان الضرائب البيئية والأدوات الأقتصادية الاخرى تعد مفتاح للسياسة التي تتخذها الدولة للحفاظ على مستوى مقبول من التحسين لبيئي، وقد وضعت في قائمة أعدت من قبل المختصين الأهداف والأستراتيجيات التي تتخذها الدولة لمواجهة مشاكل التلوث التي تحدثها أنشطة الشركات التي تساهم في التدهور البيئي ووضعت مؤشرات للحفاظ على ديمومة البيئة.
أهم الأستنتاجات	ان الضريبة البيئية أداة تساهم بشكل أو بآخر بتحفيز الوعي البيئي للشركات والأشخاص عن طريق تشجيعهم على أستخدام التكنولوجيا النظيفة والصديقة للبيئة وأهمية أستخدام الضرائب البيئية وخاصة فيما يتعلق بالفشل السوقي للشركة في حالة عدم أتخاذ السبل الكفيلة، مثل أستخدام المدخلات الأقل تلوثاً أو للحفاظ على البيئة الخارجية لما لها من تأثير في رغبات المستهلكين.
وجه الشبه والاختلاف عن الدراسة الحالية	درس HM TREASURY الضريبة البيئية وأوضح الأدوات الأخرى كالرخص القابلة للتداول والتشريع البيئي وأهم الأختلافات بين تلك الأدوات في حين تركز الدراسة الحالية على دور الضريبة البيئية في خفض مستويات التلوث البيئي الناجم عن نشاط الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق، وقد تشابهت الدراستان من خلال قيامهما بتوضيح ماهية الضريبة البيئية تأريخياً وتسليط الضوء على تجارب الدول الصناعية المتقدمة في تطبيقها.

٢- الجانب النظري للبحث:

٢-١- مفهوم البيئة:

البيئة هي الوسط الذي يشمل مختلف الجوانب التي تحيط بالإنسان من أحياء وجماد، أي أنها كل ما هو خارج كيان الانسان بوضعه الفطري والطبيعي السليم، فالهواء يتنفسه والماء يشربه والطعام ما تجود به الارض له ليأكله، أو ما ينتج من النبات والحيوان من مأكل وملبس ومما ينشأ منها هو مسكنه ومصنعه وطاقته، بمعنى أن البيئة هي المجال الذي

يمارس فيه الانسان حياته ونشاطه بكل ما فيها من مكونات كالهواء والماء والارض وما فيهم من نبات وحيوان وأحياء مجهرية مختلفة، ليشكلوا بذلك حلقات متتالية تتشكل منها سلسلة من الحلقات المترابطة بعضها ببعض بحيث لا يمكن فصل أي منها عن البعض الآخر(الحفيظ ، ٢٠٠٨ :١٧). وكذلك بالإمكان التعبير عن البيئة بمفهومها الشامل على أنها جميع العوامل والمؤثرات التي لها دور في تحديد الوجود الإنساني بمعنى العوامل التي لها الأثر في تحديد الشروط التقنية والأقتصادية والمادية والنفسية للعلاقات بين البشر(آدم ، ٢٠٠٠ : ١١).

٢-٢- التلوث البيئي النفطي:

أن للصناعة النفطية تأثيراً ملحوظاً على البيئة، وذلك من خلال الحوادث والنشاطات التشغيلية الروتينية التي تصاحب عملية الإنتاج، مثل الحفر والتنقيب والفصل التي تولد النفايات الملوثة الضارة للبيئة، حيث ترافق عمليات تصنيع النفط إنبعاث العديد من الملوثات الضارة بالبيئة، مثل إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون والغازات الكبريتية والنيتروجينية والهيدروكربونات والجسيمات والتي تساهم في حدوث جميع مظاهر التلوث البيئي المحيط بنا(شريف ، ١٩٨١ :٦٧).
ويقصد بالتلوث البيئي النفطي هي عمليات التلوث الناتجة عن إحتراق وقود النفط في الصناعات النفطية المختلفة والتي تملك سمية حقيقية لجسم الانسان فضلاً عن المنتجات الثانوية التي تتشكل نتيجة سلسلة من التفاعلات الكيمياوية بين الملوثات النفطية المنبعثة في الغلاف الجوي وبين ذرات الهواء المحيط وجزيئاته، بل ويتعدى ذلك ليشمل التلوث النفطي للعمليات النفطية الأولى التي تبدأ بالبحث عن النفط والتنقيب عنه ونقله وتكريره وحتى الصناعات النفطية اللاحقة (عربيات، ٢٠٠٤ :٧١). ويعتبر التلوث النفطي من أخطر الملوثات على البيئة في عصرنا الحالي لتأثيره الضار على الإنسان وعلى البيئة والاقتصاد(هندة ، ٢٠١٣ :٩). **ويرى الباحثين** أن التلوث البيئي النفطي عبارة عن عمليات إطلاق مختلف المركبات والعناصر الهيدروكربونية سواء كانت بحالتها السائلة أو الغازية أو الصلبة خلال جميع مراحل أنشطة الصناعة النفطية بأحجام وتراكيز أعلى من الحد المسموح به والمنصوص عليها بالقوانين والتعليمات البيئية بحيث تؤدي إلى حصول آثار ضارة في البيئة بجميع عناصرها فضلاً عن الأضرار الخطيرة على الصحة العامة وإقتصاد الدولة بشكل عام.

٢-٣- الضرائب البيئية:

٢-٣-١ نشأة الضرائب البيئية:

نتيجة إلى أزدياد ظاهرة التلوث البيئي فقد أستحدث مفهوم الضريبة البيئية في مطلع القرن العشرين، وذلك عندما قام عالم الأقتصاد البريطاني آرثر سيسيل بيجو (Arthur Cecil Pigou) (١٨٧٧-١٩٥٩) والذي كان يعمل أستاذاً في الأقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في المدة(١٩٠٨-١٩٤٤)بنشر كتابه المشهور(أقتصاديات الرفاه) وذلك في العام ١٩٢٠، إذ أقترح هذا العالم فرض ضريبة على مفرزي التلوث كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية، وتعرف هذه الضريبة اليوم بأسم رسوم التلوث أو ضريبة التلوث(قدي ، ٢٠٠١ :١٦٥)، وقد قام بيجو بمعالجة التأثير الخارجي(الضرر) لفعل الأنتاج أو الاستهلاك، حيث أعطى مثال الشظايا المتطايرة من الفحم الحجري المشتعل التي تصدرها مداخن القطارات البخارية والتي تتسبب في أحتراق الغابات والحقول الزراعية المجاورة لخطوط السكك الحديدية، ويرى بيجو أن فرض ضريبة على شركة السكك الحديدية بسبب الأضرار الناجمة عن تطاير شظايا الفحم المشتعل قد يدفع تلك الشركة إلى القيام بوضع تجهيزات تمنع تطاير تلك الشظايا مما يؤدي إلى التقليل من الأضرار الناجمة، وهذا المنطق هو الذي أسس فيما بعد مبدأ (من يلوث يدفع)(كافي ، ٢٠١٤ ،٣٤٤).

٢-٣-٢- تعريف الضرائب البيئية:

يمكن تعريف الضرائب البيئية بأنها(تلك الضرائب المفروضة على المنتجين الملوثين الذين يحدثون أضرار في عناصر البيئة الطبيعية من خلال قيامهم بأنشطتهم الإقتصادية المختلفة وإستخدامهم تقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة)(عبد الحليم ، ٢٠١٣ :١٣٠). كما عرفت الضرائب البيئية من قبل منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية (OECD)على أنها(مجموع الضرائب التي يشتمل وعاؤها على منتوج أو خدمة تتسبب في إلحاق أضرار بالبيئة، أو هي الضريبة المفروضة على المنتجات والخدمات والتقنيات الأنتاجية التي لها تأثيرات ضارة على البيئة)(مريم ، ٢٠١٢ :٨). وتعرف الضرائب البيئية بأنها(نفقات إجبارية بدون مقابل يتم تحصيلها لحساب الخزانة العامة، ويكون فرضها بسبب أرتباط وعائها بالبيئة، أو هي مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، أو هي عبارة عن مجموعة الإجراءات الجبائية الرامية إلى الحد من الآثار الضارة التي تلحق بالبيئة من جراء التلوث، أو هي نوع من الأدوات الأقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية)(عبد الواحد ، ٢٠٠١: ٤٨). في حين تم الإشارة إلى أن الضرائب البيئية هي(الضرائب غير المباشرة على مدخلات الأنتاج أو السلع الإستهلاكية التي يمكن أن يؤدي إستخدامها إلى تعريض البيئة للدمار)(عبد الباقي ، ٢٠١٠ ، ٧٧). وتعرف أيضاً على أنها(إقتطاع إجباري يدفعه المكلف إسهاماً منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار إن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة)(C.J. Heady, 2000 ; 53) . ويتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الملوثات المضرة بالبيئة(شارلس ، ٢٠٠٥ :١٧٣).

٢-٣-٣- أهداف الضرائب البيئية:

للضرائب البيئية مجموعة من الأهداف تجعلها إحدى أهم أدوات السياسات الأقتصادية والبيئية على حد سواء، نذكر منها:

أ – إن القيام بفرض فرض الضرائب البيئية يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الأنسان، وذلك من خلال تحسين الظروف البيئية المحيطة به وجعلها مناسبة وخالية من كل مظاهر التلوث، وهذا ما نصت عليه أغلب الشرائع والقوانين والأتفاقيات(الشيخ ، ٢٠٠٢ :٧٦).

ب – تلعب الضرائب البيئية دور المحفز للإبتكار بالنسبة للمنتجين، عندما تصبح الطاقة والمياه والمواد الخام والنفايات الغازية والسائلة والصلبة خاضعة للتكليف الضريبي فسوف يطور دافعي الضرائب طرقاً جديدة للأنتاج ويساعد هذا على تحقيق المزيد من الكفاءة الأقتصادية وتنفيذ مبدأ الأحتياطات وتحسين الأستدامة والتنافسية العالمية .
(دوناتو ، ٢٠٠٣ :٦٢).

جـ – أيجاد وتوفير مصادر مالية جديدة الغرض منها هو حماية ومعالجة وتحسين البيئة وتخليصها من جميع أنواع النفايات والأضرار التي تسببها الأنشطة الأقتصادية الملوثة للبيئة، وذلك من خلال زيادة الأيرادات الضريبية التي تستعمل لتغطية النفقات البيئية(Beder, 2006;105).

د – توجيه قرارات أرباب العمل نحو أستخدام التقنيات الحديثة والصديقة للبيئة والتي من شأنها تخفيض مستويات المواد الملوثة المطروحة إلى البيئة. بمعنى السعي نحو التعديل الأيجابي لسلوك الملوثين عن طريق ردعهم مالياً، وهذا حسب درجة تلويثهم وأضرارهم بالبيئة، بحيث كلما كان سعر الضريبة مرتفعاً كلما كان أتجاه الملوثين نحو تبني تقنيات أنتاج أنظف وأكثر أحتراماً للبيئة، أي تحفيز الشركات والمشروعات الأستثمارية على البحث باستمرار عن التكنولوجيا الصديقة للبيئة(نغاش ، ٢٠١٤ :٧٠).

هـ – المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الضريبة البيئة من أجراءات عقابية رادعة سواء كانت غرامات مالية، أو عقوبات جنائية يتعرض لها جميع المخالفين لقواعد حماية البيئة(Sandmo, 2006;105).

٣- الجانب التطبيقي للبحث:

٣-١- استجابات أفراد العينة حول متغير الضرائب البيئية:

يظهر الجدول(٤)النتائج بحسب وجهات نظر العينة بشأن متغير الضرائب البيئية، حيث يشير الجدول إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية العام المتعلقة بالضرائب البيئية، إذ يعكس الجدول وسطاً حسابياً إجمالياً بلغت قيمته (٤,١٩) من أصل(٥)، والتي تشير الى خيار(أتفق)، وهي قيمة جيده وبانسجام عالي في الإجابات، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي، إذ بلغت قيمتهما(٠,٤٣)،(١٠,٤٧)، في حين كانت الاهمية النسبية(٨٣,٨٧) وهي ما تؤكد درجة اهتمام عينة البحث حول فرض الضرائب البيئية.

جدول (٤) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية والترتيب بحسب الاهمية للمتغيرات على المستوى الفرعي والاجمالي للضرائب البيئية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية
١	فرض الضرائب البيئية على شركات النفط الأجنبية يسهم في دفعها نحو الإلتزام بالقوانين والتعليمات والضوابط الخاصة بالبيئة.	4.58	0.605	13.21	91.60	3
٢	تعد الضريبة البيئية أداة لإصلاح النظام الأقتصادي والبيئي.	4.52	0.671	14.85	90.40	8
٣	فرض الضرائب البيئية على شركات النفط الأجنبية ذات الأثر السلبي على البيئة يسهم في تبني تلك الشركات مشاريع للمحافظة على البيئة ومواردها.	4.56	0.608	13.33	91.20	4
٤	فرض الضرائب البيئية يحفز شركات النفط الأجنبية على توعية وتثقيف العاملين بها باتجاه تنمية وتطوير الوعي البيئي لديهم .	4.15	0.668	16.10	83.00	12
٥	فرض الضرائب البيئية على شركات النفط الأجنبية الملوثة يحفزها على البحث عن طرائق إنتاج أقل تلويثاً للبيئة.	4.67	0.585	12.53	93.40	1
٦	فرض الضرائب البيئية على شركات النفط الأجنبية الملوثة من شأنه تقليل نفقات الدولة عبر الموازنة العامة لغرض مواجهة التلوث أو الحد منه.	2.75	1.493	54.29	55.00	16
٧	الضرائب البيئية من أهم أدوات تقليل ومكافحة التلوث البيئي الناتج عن أنشطة شركات النفط الاجنبية العاملة في محافظة البصرة.	4.6	0.603	13.11	92.00	2
٨	تعد الضرائب البيئية إحدى أدوات السياسة الأقتصادية التي يمكن للدولة إستخدامها للمحافظة على البيئة من التدهور.	4.67	0.678	14.52	93.40	7
٩	الضرائب البيئية تلزم شركات النفط الأجنبية الملوثة على تعديل سلوكياتها السلبية الضارة بالبيئة وتحفيزها على الابداع باتجاه السلوك الصحيح لتحسين الظروف البيئية.	4.5	0.7	15.56	90.00	10
١٠	فرض الضرائب البيئية يلزم شركات النفط الأجنبية الملوثة على أستخدام التقنيات الحديثة الصديقة للبيئة.	4.73	0.66	13.95	94.60	6
١١	فرض الضرائب البيئية يساهم في تخفيض التكاليف الخارجية (الاعباء) التي يتكبدها المجتمع نتيجة التلوث البيئي النفطي.	4.27	0.689	16.14	85.40	13
١٢	فرض الضرائب البيئية يلزم شركات النفط الأجنبية الملوثة على عمل تخصيصات مالية كافية ضمن موازنتها لمقابلة نفقات حماية البيئة من التلوث.	4	0.626	15.65	80.00	11
١٣	الضرائب البيئية أكثر فاعلية في تخفيض التلوث البيئي النفطي من الغرامات المالية.	4.29	0.572	13.33	85.80	5
١٤	فرض ضرائب بيئية تصاعدية وحسب حجم التلوث يسهم في تحقيق مبدأ العدالة الضريبية.	4.54	0.699	15.40	90.80	9
١٥	عدم فرض الضرائب البيئية يؤدي إلى أستمرار وتزايد مستويات التلوث الناجم عن أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة.	4.4	0.846	19.23	88.00	14
١٦	تعد العقوبات (الغرامات) في القوانين البيئية العراقية كافية لردع شركات النفط الأجنبية عن التسبب في تلويث البيئة في محافظة البصرة.	1.87	0.742	39.68	37.40	15
	أجمالي الضرائب البيئية	**4.1935**	**0.43921**	**10.47**	**83.87**	

المصدر: إعداد الباحثين وفق نتائج الحاسبة الالكترونية باعتماد برنامج (SPSS).

٣-٢- استجابات أفراد العينة حول متغير التلوث البيئي النفطي:

يظهر الجدول(٥)النتائج بحسب وجهات نظر أفراد العينة بشأن متغير التلوث البيئية النفطي، إذ يشير الجدول إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية العام المتعلقة بالتلوث البيئي النفطي، إذ يعكس الجدول وسطاً حسابياً إجمالياً بلغت قيمته(٣,٩٧) من أصل(٥)، والتي تشير الى خيار(أتفق)، وهي قيمة جيده، وبانسجام عالي في الإجابات، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي، إذ بلغت قيمتهما

(٠,٣٣)،(٨,٤٥)، في حين كانت الاهمية النسبية(٧٩,٣٣) وهي ما تؤكد درجة اهتمام أفراد عينة البحث حول موضوع التلوث البيئي النفطي.

جدول (٥) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية والترتيب بحسب الاهمية للمتغيرات على المستوى الفرعي والإجمالي للتلوث البيئي النفطي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية
١	تتسبب أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة بحدوث أضرار في الغلاف الجوي المحيط بمحافظة البصرة.	4.35	0.62	14.32	87.00	6
٢	تتسبب أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة بحدوث أضرار في مياه محافظة البصرة (السطحية والجوفية).	4.37	0.53	12.01	87.40	2
٣	تتسبب أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة بحدوث أضرار في تربة المحافظة.	4.33	0.62	14.25	86.60	5
٤	تلتزم شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة بالمحددات البيئية.	1.83	0.65	35.41	36.60	8
٥	التلوث البيئي النفطي يؤدي إلى إحداث أضرار آنية ومستقبلية في صحة المواطنين الساكنين في محافظة البصرة.	4.54	0.73	16.01	90.80	7
٦	تتسبب أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة بحدوث أضرار في أنتاج الثروة السمكية والثروة الحيوانية.	3.96	0.44	11.14	79.20	1
٧	التلوث البيئي النفطي المستمر والمتزايد بسبب أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة يؤدي إلى صعوبة المعالجة وارتفاع تكاليفها.	4.15	0.54	12.96	83.00	4
٨	تتسبب أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في محافظة البصرة بتقليص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وتدهور الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً.	4.21	0.54	12.73	84.20	3
	أجمالي التلوث البيني النفطي	**3.97**	**0.33**	**8.45**	**79.33**	

المصدر: إعداد الباحثين وفق نتائج الحاسبة الالكترونية باعتماد برنامج (SPSS).

٣-٣- اختبار علاقة الارتباط بين الضرائب البيئية والتلوث البيئي النفطي:

تشير معطيات الجدول(٦)إلى وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية سالبة قوية بين الضرائب البيئية والتلوث البيئي النفطي في المنظمة عينة البحث، وبمعامل ارتباط بلغت قيمته(**.٣١٠-)عند مستوى دلالة معنوية(٠,٠١)، وهذه النتيجة تدل على قبول فرضية البحث التي تنص على(توجد علاقة إرتباط وتأثير ذات دلالة معنوية للضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي).

جدول (٦) نتائج علاقة الارتباط بين متغيري الضرائب البيئية والتلوث البيئي النفطي

متغير التابع / متغير المستقل	التلوث البيئي النفطي
الضرائب البيئية	.٣١٠**-

(**) ارتباط ذا دلالة معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠١) N=52

المصدر: إعداد الباحثين وفق نتائج الحاسبة الالكترونية باعتماد برنامج (SPSS).

٣-٤- اختبار تأثير الضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي:

يتضح من الجدول(٧)أن قيمة(**F**)المحسوبة بلغت(٥,٣٠١) وهي أكبر من قيمة(**F**)الجدولية البالغة(٤,٠٣) عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وبمستوى معنوية(٠٢٦.)، وهذا يعني وجود تأثير للضرائب البيئية في المتغير المستجيب التلوث البيئي النفطي عند حجم عينه (٥٢) في المنظمة عينة البحث، ومن خلال الجدول نفسه يمكن ملاحظة قيمة الثابت(٤,١٥٧=**a**)، وهذا يعني أن هناك وجوداً للضرائب البيئية مقداره (٤,١٥٧) حتى وأن كان مقدار التلوث البيئي النفطي يساوي صفر، أما قيمة(236.- = **β**) فهي تعني أن تغير مقداره وحدة واحدة في الضرائب البيئية سيؤدي إلى

تغيير في التلوث البيئي النفطي مقداره(236.-)، أما قيمة معامل التحديد(R^2) والذي يعد مقياساً وصفياً يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار فقد كان مقداره (096.) وهذا يعني أن الضرائب البيئية تفسر ما نسبته(٩,٦ %)من التباين الحاصل في التلوث البيئي النفطي، وأن(٩٠,٤%)هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وعليه فأن هذه النتائج توفر دعماً كافياً لقبول فرضية البحث التي تنص على(توجد علاقة إرتباط وتأثير ذات دلالة معنوية للضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي).

جدول (٧) تأثير الضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي

الضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي	الحد الثابت (a)	معامل بيتا β	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	المعنوية	القرار
الضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي	4.157	-.236	.096	5.301	.٠٢٦	يوجد تأثير

المصدر: إعداد الباحثين وفق نتائج الحاسبة الالكترونية باعتماد برنامج (SPSS).

* قيمة (F) الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = (4.03) ** قيمة (F) الجدولية عند مستوى ٠,٠١ = (7.17)

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤-١- الاستنتاجات

١- تبرز أهمية فرض الضرائب البيئية عندما يكون الهدف منها إجبار الجهات المسؤولة عن التلوث على الدفع، وبهذا يمكن استخدامها في خفض مستويات التلوث البيئي النفطي من خلال ربط الضريبة البيئية بحجم التلوث الحاصل، الأمر الذي يدفع بأصحاب الأنشطة الاقتصادية الملوثة للبيئة إلى اقتناء معدات وأجهزة متخصصة في خفض مستويات التلوث والتحكم به، وهذا يعني أن للضرائب البيئية هدفين استراتيجيين، أولهما تحسين البيئة من خلال خفض مستوى التلوث، وثانيهما تحقيق ايرادات جديدة للخزانة العامة للدولة بالإضافة إلى باقي أنواع الضرائب المطبقة.

٢- تعتبر الصناعة النفطية إحدى المصادر الرئيسة لتلوث البيئة بجميع عناصرها(هواء، ماء، تربة)، وان التلوث البيئي النفطي يؤثر سلباً في التوازن البيئي من خلال سرعة انتشاره.

٣- أثبتت نتائج الاختبارات الاحصائية إلى أن فرض الضرائب البيئية يساهم بشكل فاعل في إجبار شركات النفط الاجنبية الملوثة للبيئة على تحسين أدائها بيئياً من خلال تبني مشاريع تهدف للمحافظة على البيئة.

٤- إن الضرائب البيئية قد حققت علاقة أرتباط عكسية معنوية سالبة قوية بينها وبين التلوث البيئي النفطي، الأمر الذي يشير إلى تماسك المتغيرين، بمعنى أن فرض الضرائب البيئية يؤدي إلى خفض مستويات التلوث البيئي النفطي، وهذا يدعم صحة فرضية البحث.

٥- هناك أثر سلبي قوي للضرائب البيئية في التلوث البيئي النفطي، وهذا ينسجم مع مضمون فرضية البحث.

٤-٢- التوصيات:

١- إلزام شركات النفط الاجنبية المتعاقدة للعمل في العراق على تركيب أنظمة(أجهزة ومعدات) متخصصة في عملية رصد وقياس كميات وأحجام الملوثات الناجمة عن مختلف عملياتها مثل(استكشاف وتطوير وانتاج الرقع الاستكشافية والحقول النفطية، حفر الآبار، استصلاح الآبار، منشآت حقن الماء، معامل معالجة الغاز...الخ)، وبشكل مستمر على أن تكون إدارة ومتابعة ومراقبة عمل تلك الأنظمة تحت سيطرة وتصرف الحكومة العراقية ممثلةً بمجلس حماية وتحسين البيئة المؤسس بموجب قانون حماية وتحسين البيئة رقم(٢٧) لسنة ٢٠٠٩، المادة (٣).

٢- على مجلس حماية وتحسين البيئة القيام بتزويد وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب بالتقارير والبيانات عن أحجام وكميات الملوثات النفطية الناجمة عن أنشطة شركات النفط الأجنبية وبصورة دورية.

٣- تقوم وزارة النفط باستقطاع مبلغ الضرائب البيئية من العائدات المستحقة لشركات النفط الاجنبية وتحويلها إلى الهيئة العامة للضرائب.

٤- متابعة ودراسة المشاكل التي تنشأ نتيجة تطبيق الضرائب البيئية المقترحة، والسعي الحثيث إلى تذليل جميع العقبات التي تعترض تطبيق هذا النوع من الضرائب، كونها أداة جديدة لم يسبق لها أن طبقت في العراق.

٥- على شركات النفط الأجنبية أن تضع مسؤولية حماية البيئة ضمن أولوياتها وخططها، وأن على الحكومة إلزامها بذلك عن طريق فرض الضرائب البيئية على التلوث.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١- الحفيظ ، عماد محمد ، "**البيئة حمايتها تلوثها مخاطرها**" ، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨.
٢- محمد آدم، **الاقتصاد والبيئة صراع المصالح والحقوق**، مجلة النبأ، العدد ٥٦/٢٠٠٠.
٣- عربيات، بشير محمد، "**التربية البيئية** "، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
٤- هنده، بو بكر، "**انعكاس معالجة النفط الخام على لواقع البيئي دراسة حالة سونا طراك**" ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٣.
٥- شريف ، ابراهيم ، وآخرون ، "**جغرافية الصناعة**" ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٨١.
٦- قدي ، عبد المجيد، "**دراسات في علم الضرائب**"، الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١.
٧- كافي ، مصطفى يوسف ،"**اقتصاديات البيئة**"، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا، ٢٠١٤.
٨- عبد الحليم، صالح ،"**ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وأثرها على التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات ، الجزائر، ٢٠١٣.
٩- مريم ، بن الشيخ،" **أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،٢٠١٢.
١٠- عبد الواحد، عطية ،"**الضريبة البيئية**"، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١.
١١- عبد الباقي، محمد،" **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٠.
١٢- شارلس ، كولستاد ، ترجمة د. أحمد يوسف عبد الخير ، " **الاقتصاد البيئي**"، ج 1 ، القصيم، دار النشر العلمي والمطابع ،جامعة الملك سعود ، 2005 م، ص ١٧٣ .
١٣- الشيخ ، محمد صالح ،" **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية** منها "، ط 1،عمان ، دار الإشعاع القانوني، 2002م.
١٤- دوناتو ، رومانو ،"**الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"، برنامج التنمية الريفية المستدامة، مركز السياسات الزراعية، دمشق، ٢٠٠٣.
١٥-نغاش، أحمد ، "**مكانة الضريبة البيئية**"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد ٣٨ ، المغرب ، ٢٠١٤.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1- Krejcie , Robert V . , Morgan , Daryle W, " Determining Sample Size for Research Activities " , **Educational and Psychological Measurement** , 1970 .
2- C.J. Heady and other **'study on the relationship between environmental energy taxation and employment'**, university of bath,2000.
3- Sharon Beder, **'Environmental principles and policies'** ,University of New South Wales press,2006.
4- Agnar Sandmo .**'The Public Economics of the Environment'** ,Oxford University Press,2006.